الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الأقتصاد العراقي (محاولة للقياس والتحليل)*

□□ □** ***□□

المستخلص

أشارت النظرية الأقتصادية الى أن للتفاوت في توزيع الدخل تأثيرات سلبية في مستويات الفقر ، الا أنه لا توجد دراسات تضع مثل هذا التأطير في صيغة نموذج قياسي يتيح لصانع القرار معرفة تأثير هذا التفاوت في معدلات الفقر ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لا تتوافر بيانات سلسلة زمنية لخط الفقر في الأقتصاد العراقي ، ولا حتى بيانات سلسلة زمنية حول معدلات التفاوت في توزيع الدخل . هذه الدراسة هي محاولة لقياس مثل هذه العلاقة بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وذلك بالأستناد الى تقديرات لسلسلة زمنية أجرتها هذه الدراسة لخط الفقر وكذلك لمعامل جيني ، ثم انطلقت هذه الدراسة ، بعد ذلك ، لتقويم السياسات المضادة للفقر والتفاوت

Abstract

Economic theory indicates that the inequality in income distribution has negative impact upon poverty level, Yet, however, there are no studies show the relationship in an econometric model enables the decision maker to know the impact of inequality in income distribution in poverty levels, on the other hand, the time series data isn't available about poverty line and on the rate of inequality in income distribution. This study tries to measure such relationship between poverty and inequality distribution through estimates time series of poverty line and Gini coefficient. In addition, the study attempts to evaluate the anti policies adopted by Iraqi government to eliminate poverty and inequality.

المقدمة :

ينطوي الفقر على أبعاد متعددة ذات طبيعة معقدة تتمثل بالحرمان المادي الذي يظهر على شكل انخفاض في استهلاك الغذاء ، كماً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة وباقي الأصول المادية .

وقد أكد برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن الفقر لا يعني مجرد نقص الدخل وإنما هو قصور القدرة الإنسانية .لذلك فان المفهوم العلمي الحديث للفقر يصفه على أنه عبارة عن فقر بشري يتجاوز مستوى الدخل ليشمل أبعاداً متعددة ترتبط ارتباطا بالغا بالجانب الإنساني للبشر والذي يتجاوز المفهوم الضيق للفقر والمرتبط بحصة الفرد من الطعام .

ورغم ان النظرية الأقتصادية عادةً ما تشير الى ان للتفاوت في توزيع الدخل تأثيرات هامة في الفقر ، الا اننا لم نجد دراسات حول اثبات أو دحض هذه العلاقة . ومن هنا تأتي أهمية هذه

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير في الأقتصاد/٢٠٠٩

** عضو هيئة تدريس/كلية الإدارة والإقتصاد/الجامعة المستنصرية

*** باحث اقتصادي / وزارة الأتصالات

الدراسة في الكشف عن الصلة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر .هذا من جهة ومن جهة أخرى ، ونتيجةً لعدم وجود بيانات لسلسلة زمنية حول التفاوت والفقر تتيح تقدير نموذج قياسي للعلاقة بين التفاوت والفقر ، فان أهمية هذه الدراسة هو في قيامها بتقدير خط الفقر في العراق لسلسلة زمنية ، فضلاً عن ايجاد تقديرات لمستويات التفاوت في توزيع الدخل . وبالتالي فهذه الدراسة تكون قد وفرت للباحثين تقديرات هامة عن هذين المتغيرين.

فرضية البحث :

ان للتفاوت في توزيع الدخل اثاراً سلبية على الفقر وبالتالي فان السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل من شأنها ان تؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر في العراق .

أهداف البحث :

١- تقدير خطوط الفقر ومعاملات التفاوت في توزيع الدخل للأعوام 1987-٢٠٠٧ .
٢- قياس وتقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الاقتصاد العراقي لمجمل سنوات الدراسة باستخدام نموذج قياسي تم إعداده لهذا الغرض مع أبراز تأثير الآثار التراكمية للفقر .
٣- تحليل دور السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للتفاوت والفقر وبيان أثرها في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الاقتصاد العراقي لسنوات البحث .

مشكلة البحث :

إن هنالك إنتشاراً واسعا لظاهرة الفقر في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، زيادة على الارتفاع الحاصل في مستوى التفاوت في توزيع الدخل . وان السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل وبالتالي تخفيض الفقر في العراق ، تفتقر إلى الدقة والتنظيم في إعداد استراتيجيه لمكافحة الفقر في العراق .

هيكلية البحث :

ولتحقيق أهداف البحث في ضوء الفرضية الموضوعه فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول هو الإطار النظري للفقر والتفاوت في توزيع الدخل . ويتضمن المبحث الأول منه مضامين وأسباب الفقر وسياسات المكافحة . ثانياً : خط الفقر وطرق قياسه وعلاقته بالفقر.ثالثاً : مضامين التفاوت في توزيع الدخل وطرق قياسه وعلاقته بالفقر.المبحث الثاني كان يستهدف العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل واقع الاقتصاد العراقي ، وقياس الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في العراق، وقياس وتحليل العلاقة بين التفاوت والفقر من خلال تقديرها في النموذج القياسي الذي تم اعداده لهذا الغرض . المبحث الثالث استهدف السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للفقر والتفاوت. من خلال تناول السياسات النقدية والسياسات المالية المضادة للفقر والتفاوت في العراق .

١- الإطار النظري للفقر والتفاوت في توزيع الدخل :

١-١ مضامين وأسباب الفقر وسياسات المكافحة :

أ- مضامين الفقر:

يشير مفهوم الفقر في اللغة الى الافتقار بمعنى العوز . وقد تعارف الناس على استخدام مصطلح الفقر لوصف العوز المادي الذي يضطر الأنسان للعيش فيه دون الكفاية بدرجات ، قد يصل فيها سوء التغذية والمجاعة حد الهلاك [١].

وللفقر أبعادً متعددة تنم عن الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة المتمثلة بالحرمان المادي الذي يظهر بشكل انخفاض استهلاك الغذاء ، كماً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي ، والوضع السكني ، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى [٢]. وبالمفهوم الأشمل فان ظاهر الفقر هي ظاهرة متعددة الجوانب تتجاوز الإنخفاض في الدخل ليصل الى قصور القدرة الأنسانية عن تلبية الحاجات الأساسية ، واتخاذ القرارات ، وممارسة حرية الإختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية، ومواجهة الصدمات ، وكذلك عدم الشعور بالأمان نتيجة التعرض للعنف الجسدي المتلازم مع تدهور المستوى الأجتماعي ، أو القدرة البدنية أو نتيجة للدين أو العرق .[٣]

ان التصنيف الشائع للفقر يصنفه الى الأنواع التالية :

١- الفقر النسبي (Relative poverty) : يعبر هذا النوع من الفقر عن موقع الفرد أو الأسرة مقارنة مع متوسط الدخل في ذلك المجتمع .

٢-الفقر المطلق (Absolute poverty) : وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل.

٣-الفقر المدقع (Extreme poverty) : ويتمثل في الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من الوصول إلى اشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينه .

ب- أسباب الفقر:

للفقر اسباب كثيره لعل من أبرزها :

١-سوء توزيع الدخل والثروات وإدارة الموارد .

٢-انخفاض إمكانية الوصول والتحكم بالأصول الإنتاجية للسلع والخدمات العامة .

٣-عدم نجاح خطط التنمية، وفشل الإصلاحات الاقتصادية الكلية للسوق .

٤-أعباء الحروب والنزاعات .

٥-الفخ السكاني .

٦-التهميش أو التمييز ضد فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف .

ج- التوجهات الأساسيه في معالجة الفقر:

[١] مجد الدين الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص.٤٨٢.

[٢] محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الأقتصادية والجتماعية لغربي آسيال

[3] IFAD, The State of World Ruler Poverty, New York, 1992, P.24-30.

إن تخفيف الفقر في البلدان الفقيرة أصبح ضرورة ملحة وهدف واضح في عملية التنمية . لذا ظهر الأهتمام جلياً بتحديد مفهوم الفقر وطرق قياسه في مختلف الدول ، وبالشكل الذي لا يسمح باخفاء حقيقته[١]. ويتعين على البلدان النامية القيام بإجراءات أساسية لمكافحة الفقر ، وكما يأتي[٢] :

١-إعادة النظر في نموذج التنمية من خلال العلاقة مع السوق المحلي والعالمي، والدعم المتميز للعنصر النسائي، وتوفير المعلومات الشاملة والدقيقة للفقر ومحدداته .

٢-التخفيف من آثار التكيف الهيكلي من خلال تطوير شبكات الأمان الاجتماعي .

٣-أطلاق طاقة الفقراء من خلال الاستثمار العام في رأس مالهم البشري .

٢-١ خط الفقر وطرق قياسه:

يعد خط الفقر مقياساً للدخل أو الاستهلاك يفرق بين الفقراء وغير الفقراء. وهناك طريقتان رئيستان لقياس خط الفقر وهما[٣]:

١- طريقة السلة الغذائية: وبموجبها يتم تحديد سلة من المواد الغذائية تحتوي على تغذية متوازنة بأقل التكاليف من قبل المختصين في التغذية وبما يتناسب مع طبيعة العادات الغذائية في المجتمع المعني .

٢- طريقة النمط الغذائي الفعلي: يتم تحديد متوسط حصة الفرد الاجماليه من السعرات في كل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية. وهناك أساليب أخرى لقياس الفقر أبرزها:

---

[1] Peter Saunders, Towards Credible Poverty Frame Work: From "Income Poverty to Deprivation" ,SPRC Discussion Paper,(No.131,2004),P1-2.

[2] UNDP, Human Development Report 2002, NewYork, Oxford University Press, 2002, P.44.

[3] للتفصيل راجع :محمد حسين باقر ،قياس الفقر في التطبيق ، الاسكوا ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ .

أولاً- أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs):

وهو الأسلوب الذي يتم من خلاله قياس الفقر عن طريق القياس المباشر لواقع إشباع الحاجات الأساسية .

ثانياً- أسلوب دليل الفقر البشري(HPI) : وهو أسلوب يقيس الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والذي لا يقتصر على قياس فقر الدخل .

١-٣ مضامين التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بالفقر:

أ- مضامين التفاوت في توزيع الدخل:

لقد تطور مفهوم ألتوزيع الوظيفي للدخل إلى ما يطلق عليه توزيع حجم الدخل والذي يعني التوزيع العائلي للدخل وفق تصنيف يتمثل فيه التداخل بين التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي وبما ينعكس أثره بشكل ايجابي على الدراسات الاقتصادية والاجتماعية .

إن الكسب من العمل يشكل النسبة الكبيرة من العوامل المكونة للدخل وتقدر هذه النسبة بما يقارب ٨٠%، لذا فحتى لو تم توزيع دخل الممتلكات بالتساوي بين الأفراد فأن هناك قدراً كبيراً سيبقى من عدم المساواة والذي يعتمد بدوره على عدد من العوامل التي تسبب التفاوت في توزيع الدخل من جراء العمل وهي[١] :

١-الاختلافات في القدرات والمهارات .
٢-كثافة العمل .
٣-طبيعة الوظائف .
٤-عوامل الاستبعاد والتمييز من مهن معينة .

ب- طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

هناك العديد من الطرق والمقاييس المستخدمة لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الفئات في المجتمع أهمها:

١- طريقة التمثيل البياني(منحنى لورنز) (Lorenz Curve):

وهوعبارة عن منحنى تكراري متجمع صاعد نسبي يقيس العلاقة بين التراكم النسبي للأسر/الأفراد مع التراكم النسبي للدخول/الأنفاق .

٢- قياس معاملات التفاوت: وهي معايير مشتقة من معيار منحنى لورنز، و هناك عدة مقاييس تستخدم لهذا الغرض منها: معامل جيني،ومعامل التباين اللوغارتيمي، ومعامل ثايل، ومقياس أتكنسون ، والتي تهدف إلى تحديد معيار مطلق بين طبيعة التفاوت وحجمه وكذلك إلى المقارنة بين التوزيعات[٢] .

وقد ركزت هذه الدراسة على واحد منها وهو معامل جيني (Gini Coefficient) والذي يتم قياسه بقسمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التساوي التام على المساحة الكلية تحت خط التساوي التام .

---

(١) ساملسون ، ووليام ورد هارس ، الاقتصاد ،ط١٥، ترجمه هشام عبد الله ، عمان ، ٢٠٠١ ص ٤٠٠-٤٠١

٢- للتفصيل راجع

Gury fields ,(poverty, Inequality and Development),Cambridge university press , New York ,1980,p21.

ج- محددات التفاوت في توزيع الدخل :

يعتمد مدى التفاوت في توزيع الدخل على جملة من العوامل التي تحدد درجة العدالة في توزيع الدخل ، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

١-الدور المتوقع الذي يمارسه القطاع الخاص :إن أهمية تنامي دور القطاع الخاص له الأثر الكبير في زيادة حجم الاستثمار والتخفيف من حدة البطالة وعدم الاستقرار ، وانتعاش الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تاهيل وهيكلة المشاريع الصناعية والزراعية باعتبارها العامل الأساس في النمو الأقتصادي .

٢-ارتفاع معدلات التضخم : ان للتضخم دور في التاثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر ونسب التفاوت في توزيع الدخول ، وذلك من خلال مايحدث من اختلال للعلاقات والاوضاع الداخلية بين الطبقات والفئات المختلفة باتجاه دفعها نحو تعميق التفاوت في توزيع الدخل.

٣-أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية : تعد أدوات السياسة النقدية من الادوات المهمه في تحديد مستوى التفاوت في توزيع الدخل ضمن اطار السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تخفيض الفقر . كما أن السياسة الماليه تمارس تاثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسة تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات انفاقها زيادة على تاثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها .

٤-تطور معدلات الأجور : يعد الدخل المتوقع الحصول عليه كنسبة من العمل والقيمة الحقيقية للأجور التي يحصل عليها العاملون احد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر للاسرة لأنه يعبر عن مستوى معيشتها اي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تلبي حاجاتها [١]

٥-برامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment) وحزمة اجراءات الإصلاح الاقتصادي : تسعى هذه الإجرات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية المختلفة[٢] .

٤-١ تأطير نظري للعلاقة بين التفاوت والفقر

ثمة موضوع أسدل عليه الستار ، ولم يحتل في أدبيات الفقر المكانة التي تتناسب مع أهميته . فقد تباينت الأستنتاجات واختلفت الأفكار في التعبير عن العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو. فرغم أن قانون (كوزنيتس ١٩٥٥) قد عبر عن العلاقة بين توزيع الدخل وانتقال المجتمعات من فقيرة الى صناعية غنية وذلك بشكل منحنى مقلوب حرف (U) [٣]، وذلك بإفتراض أن الحركة المتبادلة بين التفاوت والنمو تبدأ بارتفاع التفاوت في المراحل الأولى من التنمية وتنتهي بانخفاض التفاوت مع ارتفاع متوسط دخل الفرد. الا ان العلاقة بين النمو الأقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل ما زالت محور جدل العديد من الأقتصاديين حول طبيعة تلك العلاقة ، وما تولده من تأثيرات مهمة في تخفيف معدل الفقر . فقد يرى البعض أن التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل قد

([١]) ابراهيم موسى الورد،التشغيل والاجور ، البرنامج التدريبي للتخفيف من الفقر ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بغداد ،١٩٩٩ ، ص١.

([٢]) للتفصيل راجع:

سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ١٥-٢١.

[٣] قصي الجابري ، تحليل الفقر في العراق مع التركيز على التفاوت والتخم في زيادة الأفقار بعد عام ٢٠٠٣ ، المجلة الرعاقية للعلوم الأقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠٠٩،/العدد٢١،ص.٢٦.

تعيق النمو وتجعل من الصعب تخفض مستويات الفقر من خلال النمو الأقتصادي . [١] **أما اذا ظلت درجة العدالة في توزيع الدخل ثابتة (أي أن معامل التفاوت لم يتغير) فمن المتوقع أن ينخفض الفقر كلما ارتفع متوسط الدخل . وأنه إذا ظل متوسط الدخل ثابتاً فيتوقع زيادة الفقر كلما ارتفعت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل .**[٢] **حيث إن العدالة في توزيع الدخل ، وكماعبر عنها المهتمون بالتنمية من خلال صياغة الأهداف الأنمائية للألفية ، لا تمثل فقط قيمة في حد ذاتها ، وانما تعمل في الأجل الطويل على دعم النمو خصوصاً في البلدان النامية**[٣]

لقد اختبر (كوزنتس) علاقة النمو بالدخل في البلدان النامية من خلال عملية التنمية الاقتصادية باستخدام مؤشر معدل الدخل الفردي ابتداءً من توزيع متساوٍ نسبياً للدخل ، ويصبح متفاوتاً بصورة متزايدة ، ثم يعود بعد ذلك إلى الوضع الذي بدأ به وربما إلى وضع أفضل [٤]**. وعزا ما يدعي وضع شكل (U) لتوزيع الدخل ، إلى أن النمو السكاني بإرتباطه بالتقدم التكنولوجي يقود في المرحلة الأولى إلى نمو في اليد العاملة المتاحة للاستخدام وغير الماهرة وإلى توزيع متفاوت للدخل.وفي مسار التنمية المتقدم فأن حصة الزراعة التقليدية في الاقتصاد الكلي ستنخفض، وعندما تنخفض حصة الزراعة فإن التفاوت في توزيع الدخل سيزداد باستثناء مستويات التنمية العالية التي تستوعب كل القوى العاملة من خلال النمو الاقتصادي، وأخيراً فإن حالة الاستخدام الكامل بعلاقته بالإجراءات الحكومية للرفاهية الاجتماعية سيوفر عدالة أكبر في توزيع الدخل**[٥]

وفي اطار الجهود الرامية لتخطي العقبات التي تحول دون نجاح سياسات تخفيض الفقر يرى (رافليون) بأن التفاوت الكبير في اتجاهات بعينها لا يسفر عن قدر أعلى من الفقر فقط ، بل يمكن أن يعوق النمو والحد من الفقر في المستقبل . أي أنه كلما زادت نسبة الفقراء تراجع معدل النمو الأجمالي ، وهكذا يدوم الفقر ذاتياً . مما سيجعل الفقراء في البلد ذي النسبة العالية من التفاوت يواجهون اعاقة مضاعفة ، وسيواجه هذا البلد معدلات نمو أدنى ، وسيكون النمو المتحقق أقل تأثيراً في الفقر . [٦]

٢-العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقـر فـــي الاقتصاد العراقـــــي :

٢-١ تحليل واقع الفقرفي العراق :

الفقر في العراق هو نتيجة طبيعية للظروف السياسية المتعاقبة التي مرت بالعراق وخاصة خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي . وسنحاول هنا اعطاء لمحة سريعة عن آثار المتغيرات السياسية في العراق على الفقر والتفاوت في توزيع الدخل .

لقد كان أثر الحرب العراقية الايرانية على الوضع الأقتصادي في العراق واضحاً من خلال انخفاض مستوى الأنفاق الأستثماري والتوسع بالأنفاق الجاري والذي سجل نسباً متزايدةً الى الناتج المحلي الأجمالي . فقد ارتفع معدل التضخم من ١٠٠% عام ١٩٨٠ الى ٣٧٨% عام ١٩٩٠ . حيث ان

---

١ احمد فتحي عبد المجيد ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في بعض الدول النامية ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ، 2004،ص.٧٧.

٢ علي عبد القادر علي ، النمو الأقتصادي في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005،ص.٦.

٣ علي عبد القادر علي ، انتشار الفقر واثرة على إضعاف النساء في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005، ص16.

(٢) سيمون كوزنتس ، النمو الاقتصادي الحديث ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعين ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ص268-272

[5] Michael p. Todaro, Economic Development in the Third world, Longman , 3rd edition , 1985, p. 175-177.

[٦] - مارتن رافليون ، التفاوت سيء للفقراء . في: منظور جديد للفقر والتفاوت ، ترجمة بدر الرفاعي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ٢٠٠٩ ص ص. ٦٣-٦٤.

التضخم ، وكما يشير أغلب الأقتصاديين هو الضريبة الأكثر قساوة على الأفراد ذوي الدخل المنخفض ، باعتبار أن التضخم هو أحد العوامل الرئيسة التي يمكن أن تساهم في تعميق التفاوت ومعدلات الفقر ، من خلال القنوات التي يسلكها هذا المتغير في التأثير في معدلات الفقر.

لقد استمر الأنفاق الحكومي الجاري بالنمو خلال فترة الحرب العراقية – الأيرانية للإيفاء بالتزامات تمويل الحرب من جهة ، ولتلبية متطلبات الاستهلاك المجتمعي من جهة أخرى . لذا فقد زادت نسبة الأنفاق على الغذاء من ٤٦.٣% عام ١٩٨٠ الى ٥٠.٢% عام ١٩٨٨ [١].

كما زاد معدل السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من انفاقه على الغذاء من (٢٦٧١) سعرة حرارية عام ١٩٧٩ الى (٣٥٨١) سعرة عام ١٩٨٨ [٢].

الا أن الأثر السلبي على مستويات الفقر والتفاوت في العراق ظهر خلال فترة الحصار الأقتصادي على العراق للمدة ١٩٩١-٢٠٠٣ . فظهر التضخم الركودي والناجم عن صدمة العرض ، والتي حصلت خلال فترة الحصار الأقتصادي الذي فُرض على العراق، ولقد انعكس كل ذلك على حياة الناس بشكل سلبي ، وأثر على مستوى التفاوت في توزيع الدخل . فلقد حصل تراجع كبير في أداء الأقتصاد الكلي في الأقتصاد العراقي يمكن التعبير عنه بالمؤشر الأجمالي وهو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة من ٢٤٨١٣ دينار عام ١٩٩٠ الى ٧٨٩٢ دينار عام ١٩٩١ . كما ازدادت معدلات التضخم بشكل مفرط ، فعلى سبيل المثال ارتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية من ١٠٠% عام ١٩٩٣ الى ٣١٦٧.٤% عام ١٩٩٥ ، أي أن أسعار المواد الغذائية ازدادت ٣٢ مرة خلال سنتين . ويعد هذا مؤشراً على معاناة اصحاب الدخل المحدود حيث انخفض مستوى معيشتهم بشكل كبير جداً . فلقد ازدادت الفجوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء . اذ كان يتلقى أفقر ٢٠% من الأسر أقل من ٧% من اجمالي دخل الأسرة العراقية ، بينما كان يتلقى أغنى ٢٠% ما نسبته ٤٤% من الدخل ، أو ستة أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة [٣]. كما انخفض دخل الأسر ذات الدخل المتوسط بشدة الى ما يقارب الثلث . أما العوائل ذات الدخل دون المتوسط فقد كان الأنخفاض في دخلها شديداً ووصل الى أقل من ربع ما كان عليه في الثمانينات [٤].

لقد تراجعت كل مؤشرات التنمية البشرية في مرحلة الحصار الأقتصادي ، واستشرى الفقر الذي كان يشكل ٢٤% من اجمالي السكان ليصل الى ٧٠% من اجمالي السكان عام ١٩٩٤. رافقه تراجع ملحوظ في العمل الأجتماعي ، حيث الغيت بعض المؤسسات الأصلاحية والأجتماعية ، وتقلصت الأسر المشمولة بالرعاية الى ٣% من اجمالي الأسر الفقيرة عام ١٩٩٤ [٥]. مما حدا بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ أن يصنف العراق بانه الدول رقم ١٢٣٦ من مجموع ١٧٤ دولة في العالم وفقاً لترتيب دليل التنمية البشرية في نهاية عقد التسعينيات [٦].

٢-٢ المرتكزات الأساسية السائدة في هيكــل الأقتصـــاد العراقــي

---

[١] - الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الأحصائية السنوية لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ ، ص ١٦٦ .

[٢] - الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الأحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ ، ص ٣٩٧.

[٣] - الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ، ج٢ ، التقرير التحليلي ، ص.١٥٠ .

[٤] -حسن لطيف كاظم الزبيدي ، افقر في العراق : مقاربة من منمظوزر التنمية البشرية ، مجلة بحونث اقتصادية عربية ، العدجد ٣٨،٢٠٠٧،ص.١٠٣.

[٥] زفاء جعفر المهداوي ، نظام الحماية الأجتماعية ، مجلة الحكمة ، العدد٤٢، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٦،ص.٧٤.

[٦] -برنامج الأممن المتحدة الأنمائي (UNDP) ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠،ص.١٤٩.

أ.الواقع الزراعي : استدامة التخلف :

يعتبر تخلف التنمية الزراعية في العراق هو أحد مظاهر الاختلالات الهيكلية التي أصابت البنى الأساسية للاقتصاد العراقي خلال العقود الثلاثة المنصرمة نتيجة لضعف النظام الاقتصادي وتأثير الأفكار التنموية التي سادت في العراق والتي نظرت إلى القطاع الزراعي كقطاع ثانوي وظيفته الأساسية إمداد القطاع الصناعي بالأيدي العاملة الرخيصة وتوفير بعض الإمدادات الغذائية والمواد الخام له ، مما جعل القطاع الزراعي يواجه نوعان من التحديات [١]:

١-التحديات الخارجية : وتتمثل في التطورات العلمية والتكنولوجية التي شهدها العالم وخصوصاً في مجال تقنيات الإنتاج الزراعي والتي كان العراق بعيداً عنها .

٢-التحديات الداخلية : والتي تتمثل في عدم الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات الزراعية زيادة على أن الكثير منها لم يستغل بشكل كامل .

لقد انخفض معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي للسنوات (1990,1980) والذي بلغ (-11,9%) بسبب الإهمال الواضح في تطوير وتأهيل القطاع الزراعي خلال فترة الحرب العراقية –الإيرانية ، فيما ارتفع هذا المعدل للأعوام (1991-٢٠٠٢) بسبب التوجه الكبير نحو الزراعة للتخفيف من آثار الحصار الاقتصادي والسعي لتحقيق زيادة الإنتاجية في هذا القطاع لتامين بعض متطلبات البطاقة التموينية للمواطنين ، والتي ساهمت نسبياً في تخفيض حدة التفاوت في توزيع الدخل ، وبالتالي التخفيف من شدة الفقر ، وخصوصاً نسبة الفقر المدقع التي وصلت الى اعلى مستوياتها خلال السنين الأولى من الحصار وقبل البدء بتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996. وخلال السنوات (2002-٢٠٠٦) فإن معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بلغ (6,1%) وهو دون المعدل الذي كان خلال فترة الحصار الاقتصادي ، بسبب تأثير السياسات الهادفة إلى رفع الدعم الحكومي عن المنتجات الزراعية بناء على وصفات صندوق النقد الدولي ، أو الإجراءات التي أتخذها الحاكم المدني (برايمر) في تحويل الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق .

ب-الواقع الصناعي (ضعف واهن):

اتصف الاقتصاد العراقي باعتماده على الموارد النفطية بدرجة كبيرة ، وعدم تمكن القطاع الصناعي من تحقيق التراكمات المالية الكافية لإدارة الاستثمارات التنموية ، زيادة على الأساليب التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في العراق في اقتصار الاستثمار الصناعي في بعض الفروع الصناعية بالقطاع الحكومي حصراً ، وعدم توفر مسببات دعم ونجاح القطاع الخاص والتي أدت إلى غياب التنافس الحقيقي بين الصناعات الوطنية والمنتجات المستوردة من جهة ، وبين مشاريع القطاع الحكومي ومشاريع القطاع الخاص من جهة أخرى [٢].

ومن خلال متابعة تطور معدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية ، وكما يتضح من الملحق (٣) حيث نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٦) انخفض الى (١١,٧%) في الوقت الذي ازداد فيه معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 68% ، وهذا يعكس التدهور الذي أصاب القطاع الصناعي على رغم دعم الحكومة للعديد من المشاريع الصناعية وإعادة هيكلتها بعد ما

---

(١) إبراهيم موسى الورد تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ج1 كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد 2004 ص 136-135 .

[٢] صباح كجه جي التخطيط الصناعي في العراق أساليبه تطبيقاته واجهزته ج1،بيت الحكمة بغداد 2002 ص419

تعرضت للدمار والتخريب، كما أن معدل نمو أعداد العاملين في هذا القطاع ارتفع بمعدل (127,5%) للمدة ذاتها والذي يظهر بان جزء من هذه الزيادة في معدل نمو العاملين يعزى الى رغبة الحكومة في تطوير قطاع الصناعات التحويلية واعادة تنظيمة . ولكن الجزء الاخر من هذه الزيادة يعزى الى كون ان الحكومة كانت مرغمة على تشغيل الآلاف من الأفراد في مشاريعها الصناعية ، اما لكونهم من فئة المفصولين السياسيين، أو لانها أرادت استيعاب هؤلاء وتوفير مستوى معين من الدخل لهم للحيلولة دون اندفاعهم لممارسة أعمالا إرهابية خاصة في السنوات الأولى بعد سقوط النظام حيث تخلخل الوضع الأمني في العراق . إن الضعف الواهن في القطاع الصناعي ساهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة التي تعد واحدة من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق في الوقت الحاضر .

٢-٣ قياس الفقر والتفاوت في
توزيع الدخل في العراق :

٢-٣-١ تقدير خط الفقر في العراق للمدة (1987-2007)

قامت هذه الدراسة بتقدير خط الفقر في العراق لسلسلة زمنية تمتد للفترة ١٩٨٧-٢٠٠٧ وبالاعتماد على أسلوب السلة الغذائية المقترحة والتي تحتسب وفق الصيغة الآتية:

كلفة السلة الغذائية =عدد السعرات الحرارية اللازمة X تكلفة السعرة الحرارية
الواحدة X 30 المقترحة في الشهر

واستناداً إلى تقديرات قسم الدراسات والبحوث في معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية، تم تقدير الاحتياج اليومي الغذائي للفرد العراقي والذي يعادل 2200 سعره حرارية*.
اما تكلفة ألسعره الحرارية الواحدة فانها تساوي متوسط إنفاق الفرد الشهري على المواد الغذائية مقسوماً على متوسط عدد السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد في الشهر .
ولتقدير خط الفقر المطلق ينبغي إضافة كلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية الى قيمة خط الفقر المدقع باعتبار ان :

$$\text{تكلفة السلع غير الغذائية} = \frac{\text{تكلفة سلة المواد الغذائية الضرورية} \times \text{متوسط الإنفاق على المواد غير الغذائية}}{\text{متوسط الإنفاق على المواد الغذائية}}$$

واستناداً إلى نمط إنفاق الأسرة في العراق على مجاميع السلع والخدمات الأساسية ووفقاً لنسب التوزيع وكذلك إلى الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية والرقم القياسي العام للمستهلك ، جرى تحديد خط الفقر
المدقع وخط الفقر المطلق لسنوات البحث وكما يظهر في الجدول (١):

* تم الطلب من معهد بحوث التغذية اعداد سلة غذائية تمثل الاحتياج اليومي للفرد العراقي البالغ ، وقد قام المعهد مشكوراً ، بتلبية هذا الطلب ، وبعد عدة لقاءات مع السيدة رئيس قسم الدراسات والبحوث في المعهد (د. رغداء ضياء) تم التوصل الى مقدار هذه الحزمة وعدد سعراتها الحرارية .

جدول (1)

تقدير خطوط الفقر في العراق للسنوات 1987-٢٠٠٧ (دينار/شهر) وبالأسعار الجارية

السنة	خط الفقر المدقع	خط الفقر المطلق	خط الفقر المدقع (بعد حسم قيمة البطاقة التموينية)	خط الفقر المطلق (بعد حسم قيمة البطاقة التموينية)
1987	13,632	26,156	–	–
1988	16,830	32,292	–	–
1989	18,025	34,585	–	–
1990	29,654	52,055	–	–
1991	107,78	149,157	66,78	108,157
1992	185,921	274,094	127,921	216,094
1993	586,206	904,226	356,206	674,226
1994	3521,926	4959,680	2119,926	3557,68
1995	18567	24169	13112	18714
1996	14308	20274	10893	16859
1997	16526	24949	12090	20513
1998	18383	27145	14182	22944
1999	18385	32236	12290	26141
2000	17818	33841	11614	27637
2001	19278	39382	12776	32880
2002	21030	41943	14472	35385
2003	27600	55047	21100	48547
2004	30750	55281	24000	48531
2005	36750	66068	28750	58068
2006	39150	95876	30900	87626
2007	40800	99917	32300	91417

المصدر : من عمل الباحثين .

اما مؤشرات الفقر فقد تم تقديرها وكما تظهر في الجدول (٢) :

جدول (2)

مؤشرات الفقر(المطلق) في العراق للسنوات2007,1993,1988

السنة	نسبة الفقر (%)	فجوة الفقر في الشهر (بالمليون دينار)
1988	27	36,211
1993	81,3	5290,233
2007	36,95	326360,76

المصدر من عمل الباحثين .

٢-٣-٢ تقدير معدل التفاوت في توزيع الدخل في العراق للسنوات 1987 - 2007: بالأضافة الى تقديرات السلسلة الغذائية لخط الفقر فقد قامت هذه الدراسة بتقدير معدل التفاوت في العراق للمدة

(١٩٨٧-٢٠٠٧) . وسنعتمد في قياس معدل التفاوت في توزيع الدخل في العراق على معامل جيني (Gini Coefficient) والذي يمكن من خلاله التعبير عن هذا المعدل بمؤشر رقمي يظهر مدى عدالة توزيع الدخول . وقد تم اعتماد تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات والبحوث السابقة للسنوات التي تتوافر فيها بيانات ميزانية الأسرة ، اما السنوات التي لا تتوافر فيها بيانات ميزانية الأسرة فقد تم تقديرها بالاستناد الى معدل النمو المركب وذلك لتوفير سلسلة زمنية كافية يتم استخدامها لتقدير العلاقة بين التفاوت والفقر وكما تظهر في الجدول (3) :

جدول (3)

قيم معامل جيني للسنوات 1987- 2007 في العراق

السنوات التي تتوفر فيها بيانات ميزانية الأسرة (المجموعة الأولى)		السنوات التي لا تتوفر فيها بيانات ميزانية الأسرة (المجموعة الثانية)	
السنة	معامل جيني	السنة	معامل جيني
1988	0,341	1987	0,325
1993	0,429	1989	0,357
1998	0,540	1990	0,374
2003	0,351	1991	0,391
2004	0,415	1992	0,409
2005	0,420	1994	0,454
2007	0,290	1995	0,481
		1996	0,509
		1997	0,539
		1999	0,550
		2000	0,570
		2001	0,580
		2002	0,590
		2006	0,389

المصدر: المجموعة الأولى بالاستناد إلى البحوث السابقة ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، المسح الاقتصادي والاجتماعي (IHSES) .
والمجموعة الثانية من عمل الباحثين بالاستناد إلى معدل النمو المركب.

٢-٤ قياس وتحليل العلاقة بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي :

٢-٤-١ تقدير العلاقة بين الفقر والتفاوت

تم استخدام بيانات المتغيرات أدناه والموصوفة في الجدول (4) لتقدير النموذج القياسي بالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى(Ordinary Least Squares) كونها تعطي أفضل تقدير خطي غير متحيزة (BLUE) :

١- خط الفقر الغذائي قبل حسم قيمة البطاقة التموينية (بالأسعار الثابتة لعام 1993) befor (Zfa_{93}).

٢- معامل التفاوت (Gin) وبحسب الجدول (3) .

٣- معدل التضخم(Inf) :تم تقديره بالاستناد إلى جدول الأرقام القياسية لعامة للمستهلك (بأسعار 1993).

٤-المتغير المتباطئ (Pov_{t-1}) : ويمثل خط الفقر الغذائي قبل حسم قيمة الحصة التموينية (بالأسعار الثابتة 1993) للسنة السابقة .

جدول (4)
المتغيرات الداخلية والخارجية للنموذج القياسي

السنوات	Zf (Bef, 1993= 100)	Inf.	GDP 93	Gin
1987	428.814	-0.11572	338789	32.5
1988	436.349	0.21327	338717	34.1
1989	439.634	0.06300	328154	35.7
1990	470.698	0.53659	517838	37.4
1991	609.435	1.80952	186191	39.1
1992	572.065	0.83616	246871	40.9
1993	586.206	2.07692	321647	42.9
1994	642.115	4.48500	334045	44.9
1995	694.639	3.87311	341127	47.0
1996	638.152	-0.16117	378722	49.0
1997	598.942	0.23063	459154	51.0
1998	580.510	0.14769	619202	54.0
1999	515.708	0.12578	728072	55.0
2000	476.099	0.04979	738312	57.0
2001	442.633	0.16374	755333	58.0
2002	404.688	0.19317	703213	59.0
2003	397.494	0.33616	470444	35.1
2004	348.813	0.26962	725226	41.5
2005	304.378	0.36959	757140	42.0
2006	211.612	0.53231	834052	38.9
2007	168.557	0.30835	837459	29.0

المصدر :من عمل الباحثين

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab) ، وبعد ان تم إجراء عدة تقديرات تم التوصل إلى النموذج الآتي :

$$Zf_{93}(Befor)_{t} = \underset{(3.03)}{146} + \underset{(2.12)}{3.23}Gin - \underset{(-4.21)}{0.000269}GDP_{93} + \underset{(2.85)}{17.2}Inf + \underset{(5.23)}{0.644}pov_{t-1}$$

$$R^2 = 0.97 \qquad \overline{R}^2 = 0.96 \qquad F = 109.36 \qquad DW = 1.91$$

وبعد اجراء الاختبارات الاقتصادية والقياسية على النموذج اتضح عدم وجود اي مشكلة في النموذج مع تأكيد المعنوية العالية لكافة معاملاته .

٢-٤-٢ تحليل العلاقـــة بـــين التفاوت والفقر من خلال النموذج القياسي :

يوضح النموذج الأثر الذي يحدثه التفاوت في توزيع الدخل على مستوى الفقر، إذ إن زيادة معامل جيني (Gin) وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الفقر بشكل ارتفاع في مستوى خط الفقر Zf93(Befor) بمقدار(3,23) مرة. إن استقرار معامل جيني بمعدلات متقاربة مع زيادات بسيطة للمرحلة التي سبقت الحصار الاقتصادي واستمرار هذا التزايد بشكل أكبر لمرحلة الحصار الاقتصادي إذ بلغ أعلى قيمة له عام 2002 وبحدود (0,59) ، يفسر أسباب تفاقم ظاهرة الفقر بشكل مطرد خلال سنوات الحصار الاقتصادي وتزايد أعداد الأفراد الذين هم دون خط الفقر في

العراق بشكل لم يشهد له مثيل من قبل، وهو ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة عام 2002 بـ (إن الشرائح الأشد فقراً في المجتمع كانت مجبرة غالباً على مقايضة ما تحصل عليه من سلة طعام لكي تستطيع أن تشتري ضرورات أخرى) [١].

إن تنامي مستوى التفاوت في توزيع الدخل لا يحصل بصورة مفاجئة وإنما تتهيأ ظروف مواتية لتطوره، ما عدا الحالات غير الاعتيادية كالحروب والكوارث والأزمات الاقتصادية، والتي عادة ما تغني طبقة معينة على حساب باقي طبقات المجتمع، مما يؤدي إلى توسع وانتشار الفقر وبشكل مطرد، مع ازدياد حدة التفاوت في توزيع الدخل. وهذا ما جعل الفئات الواسعة في الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود تتعرض لانخفاض مستواها المعيشي والانتقال إلى ما دون خط الفقر المطلق خلال سني الحصار الاقتصادي.

٢-٤-٣ الآثار التراكمية للفقر :

إن الآثار التراكمية للفقر تؤثر في مظاهر التفاوت والتي تتفاعل في الدخل مع مثيلاتها في فرص حياتية أخرى، فولادة الشخص لأسرة فقيرة تقلل حظوظه الحياتية ، وفي بعض الحالات ، تقلل حظوظه في البقاء على قيد الحياة[٢]. كما أن الفقر الحالي لايكون بمعزل عن الفقر الماضي، وإنما على علاقة مؤثرة به من خلال ما يولده من آثار على الدخل والاستخدام للشريحة الأفقر في المجتمع. فقد انتقل العراق من وفرة نسبية إلى فقر واسع النطاق في مدى سنوات قليلة بعد حرب الخليج الأولى وفرض العقوبات الاقتصادية، وقد أصبحت هذه العوامل تجعل من الفقر متغيراً متولداً ذاتياً "يغذي نفسه" (Self Sustained) أي أن الفقر يوّلد فقراً . أن نتائج النموذج القياسي تدعم هذا التحليل إذ تم إدخال متغير الفقر المتباطئ (Pov_{t-1}) والذي ظهر من خلاله أن للفقر آثار تراكمية، فارتفاع معدل الفقر للسنة الماضية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الفقر بما مقداره (0,64) ، حيث ظهرت معلمة هذا المتغير بمستوى معنوية عالية جداً حسب اختبار (t)، وهذا يؤكد بأن الفقر في العراق يتأثر بشكل مطرد بالفقر للفترة الزمنية الماضية .

٢-٤-٤ تحليل اثار التضخم على ظاهرة الفقر :

يتضح من خلال نتائج النموذج القياسي بأن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الفقر (17,2) مرة. وهذا ناجم عن تأثير التضخم المباشر على الدخول الحقيقية لجميع أفراد المجتمع ، إلا أن تأثيره الأشد وقعاً يكون على الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود. والذين ليس لهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية بحيث أنهم يستطيعون التخفيف من أثر التضخم على دخولهم الحقيقية. وعليه سيكون للتضخم القدرة على أحداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية تنعكس بشكل ارتفاع في مستويات التفاوت[٣]. ولقد كان ذلك واضحاً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

---

[١] جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2003 ص109.

[٢] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية٢٠٠٨ ٤٤.

[٣] قصي الجابري ، تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام ٢٠٠٣ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ألمستنصريه ، بغداد ، ٢٠٠٩ 34 .

. فخلال هذه الفتره انخفض الدعم المقدم الى المشتقات النفطية نتيجة تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي مما أدى إلى ارتفاع اسعار فقرة الوقود والإضاءة والنقل والمواصلات بشكل كبير جداً كما هو واضح في الشكل (١) أدناه . وقد انتشر تاثير ذلك على بقية المجموعات السلعية حيث حدثت زيادة واضحة في أسعار هذه المجموعات يعكسها الشكل (١). لقد كان للزيادة في معدلات التضخم أثر واضح على مستويات معيشة الفئات الافقر في المجتمع العراقي ، خاصة في ظل معدلات بطالة عالية وصلت الى ما يقارب ١٧% في تلك الفترة . وطالما انه ليس للفئات الافقر او الفئات محدوده الدخل المقدرة على زيادة دخولهم النقدية للتخفيف من اثر التضخم على دخولهم الحقيقية ، فقد أدى التضخم خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الى تدني مستوى معيشة هذه الفئات ، وبالتالي زيادة أفقارهم.

شكل (1)
نسبة الزيادة في الأرقام القياسية للأسعار في العراق للمدة (2004-٢٠٠٧)

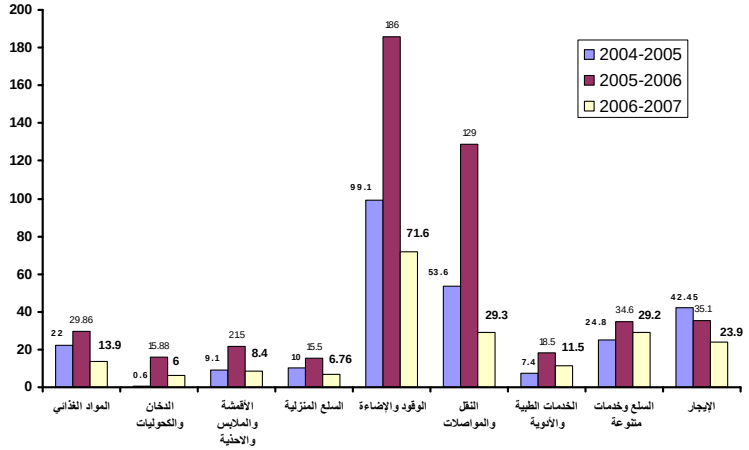

لمصدر: من عمل الباحثين .

٢-٤-٥ النمو والفقر:

يظهر من خلال المعلمة المقدرة للناتج المحلي الاجمالي وجود تاثير موات لمعدل الناتج على مستويات الفقر ، فقد ظهرت اشارة مستوى الناتج المحلي الاجمالي السالبة وبمستوى معنوية عالي . ولكن الملاحظ ايضاً هو انخفاض حجم المعلمة ذاته ، مما يعني ان للنمو في العراق آثاراً ايجابية في تخفيف مستويات الفقر رغم انها اثار متدنية وقد يمكن تفسير ذلك الى ان اغلب ثمار نمو الناتج تذهب الى ذوي الدخول المرتفعة . لذا فان ارتفاع ظاهرة الفقر واتساع التفاوت يعد اشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعد التشوهات التي تحصل في السياسات الاقتصاية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر ، والتي سيتم توضيحها في الفقرة القادمة .

٣- السياسات الاقتصادية المضادة للتفاوت والفقر:

على مدار الاطوار السياسية والانماط الاقتصادية التي مر بها العراق خلال تاريخه المعاصر وما حدث من ثورات وانقلابات في الواقع السياسي العراقي اثرت بشكل واضح على مسارات

الاهداف والخطط الاقتصادية ، لانها لم تمهله في توجيه سياساته التنموية ، ولم يجن سوى الحرمان من ثمارها والتخلف عن مسار الركب العالمي في شتى المجالات الاقتصادية .

٣-١ السياسات النقدية المضادة للفقر والتفاوت في العراق:

٣-١-١ السياسة النقدية قبل نيسان/٢٠٠٣: تعميق لواقع التفاوت والفقر:

لقد شهدت هذه المرحلة وتحديداً بعد إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية تغيرات وتطورات هامة في جانب المؤشرات النقدية، فقد تزايد عرض النقد بشكل كبير منذ عام ١٩٨٨، وبمعدلات عالية قدرت بنحو ٢٤.٩% للمدة (١٩٨٨-١٩٩٠) ، كما وتزايد عرض النقد بمعدل ٦٠% للمدة ١٩٩٠-١٩٩١.

وبسبب التزايد الكبير في متطلبات الإنفاق العسكري والمدني والذي احدث عجزاً حكومياً كبيراً تم تمويله عن طريق الائتمان المقدم من قبل الجهاز المصرفي (البنك المركزي والتجاري) والذي اكتسب اهمية كبيرة بسبب تراجع الدور التمويلي لعوائد النفط ، مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام الداخلي الذي بلغ (٢٢٥٩.٢) مليون دينار عام ١٩٨٨، ثم ارتفع إلى نحو (٣٢٧٣٧.٩) مليون دينار عام ١٩٩٠. كما أن الودائع المصرفية ساهمت في زيادة عرض النقد، حيث ارتفعت من ٩٨٤٨ (مليون دينار) عام ١٩٨٥ لتصل إلى (١٥٣٥٩.٣) مليون دينار عام ١٩٩٠[١]. لقد أدى تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار بلغت ذروته في عام ١٩٩٥، حيث ارتفعت الأسعار أكثر من ٨٠٠ مرة عما كانت عليه عام ١٩٨٧(٢). مما أدى بمستويات التضخم العالية إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية وإفقار الطبقات المتوسطة. والتي تعتبر ذات قدرة أقل على حماية دخولها الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية مقارنة مع الفئات ذات الدخول المرتفعة. إذ إن ارتفاع معدلات التضخم يعمل على خفض المستويات المعيشية للأفراد، من خلال تخفيض الدخول الحقيقية وخصوصاً لذوي الدخول المحدودة التي غالباً ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم . كما أن التضخم يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والتي تسهم في ارتفاع مستوى الفقر . إذ ارتفعت نسبة الفقر المطلق في العراق من ٢٧% عام ١٩٨٨إلى ٨١% عام ١٩٩٣.

٣-١-٢ السياسة النقدية بعد نيسان/٢٠٠٣: محاربة التضخم هدف اساسي :

لقد سبقت الاشارة في فقرة سابقة ان الحكومة قامت بأداء أول تصحيح لأسعار المشتقات النفطية عام ٢٠٠٥ وحسب الوصفة الاصلاحية لصندوق النقد الدولي مما أثر في مستويات التضخم والفقر . وكان لابد للبنك المركزي من اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتواء التضخم . فقد قام برفع سعر الفائدة من ٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠% عام ٢٠٠٧ بقصد امتصاص السيولة النقدية وخفض مستويات الطلب . ولكن تاثير ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في التضخم كان اكبر من تاثير رفع سعر الفائدة ، فقد استمر معدل التضخم بالارتفاع حيث ارتفع معدل نمو الرقم القياسي

---

[١] اكرام عبدالعزيز عبدالوهاب، الاصلاح المالي في بلدان مختارة مع الاشارة للعراق ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،كلية الاداره والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠٠١ ٢٥٨.

[٢] انظر الجدول (٤) في الملاحق.

لاسعار المستهلك من ١٢,٧%عام ٢٠٠٤ الى ٢٣,٨% عام ٢٠٠٦ . لقد كان للزيادة في معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع أسعار النفقات النفطية أثر واضح في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، مما أثر سلباً على الفئات الأفقر نتيجة لضعف ومحدودية إمكاناتهم المالية. ولكن مع ذلك فقد رافقت سياسة البنك المركزي العراقي سياسة اخرى تمثلت في محاولته الدفاع عن سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار من خلال مزاد العملة في البنك المركزي . لقد كان لهذه السياسة الاثر الواضح في تثبيت سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار وبالتالي الحد من الزيادات الحاصلة في المستوى العام للاسعار .

إن تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل يستلزم اتجاهات تنموية فاعلة تدعم الطبقات الفقيرة والمهمشة من خلال تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يتطلب اعتماد سياسة نقدية سليمة والتي غالباً ما تعرف السياسة القائمة على هدف الاستقرار السعري وتتسم بالشفافية في استخدام أدوات السياسة النقدية مع وجود سعر صرف يدار من قبل البنك المركزي يساهم في تشجيع المبادرات الاستثمارية ويساعد في نمو الإنتاج والثروة القومية على الأمد البعيد[١].

٣-٢ السياسات المالية المضادة للفقر والتفاوت في العراق:

٣-٢-١ السياسة المالية قبل نيسان/٢٠٠٣ (عجز مستدام وفقر مستدام):

أ. واقع الموازنة العامة :

إن تطور معدلات النمو الاقتصادي والانطلاق في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو احد الاوجه التي تعكس انتعاش الموازنة ورصانة أساسها المالي على وفق الضوابط والأسس التي يخضع لها برنامج اعداد الموازنة ، لقد عانت الموازنة العامة من استمرار العجز وتراكمه قبل وخلال فترة الحصار الاقتصادي ، مما تمخض عن عجوزات سنوية ارتفعت من (٥٠٩٦) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (٥٣٥٥٣) مليون دينار عام ٢٠٠١[٢] .

لقد ادى استمرار الحكومة بالاصدار النقدي بشكل ملفت للنظر إلى تسارع نمو معدلات التضخم ، مما احدث تخلخلاً في الاوضاع الداخلية بين الطبقات والفئات المختلفة ودفعها باتجاه تعميق التفاوت في توزيع الدخل . إذ يمارس التضخم دوراً أساسياً في إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية ،نتيجة ما يسببه من تفاوت نمو الدخول النقدية لتلك الفئات. وباتجاهات تسير في غير صالح الفئات ذات الدخول المنخفضة والتي تفتقر إلى القدرة على حماية مستوياتها المعيشية بالمقارنة مع الفئات ذات الدخول المرتفعة.

ب- دور الانفاق الحكومي في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والفقر:

يعتبر تغيير مكونات الانفاق الحكومي واتجاهه من الخيارات المتاحة امام الحكومة لتحسين توزيع الدخل وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر ، وذلك لانه هناك علاقة تبادلية (Trade-Off)

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٠ (مصدر سابق) ٣١.

[٢] انظر الملحق (١)

بين هذه الكفاءة والعدالة في اختيار وتصميم برنامج الانفاق الحكومي [١]. وقد اتبعت الحكومة عدد من السياسات ضمن هذا الإطار تمثلت بما يلي:

١- زيادة دخول الموظفين الحكوميين

لقد اعتمدت الحكومة خلال فترة الحصار الاقتصادي سياسة معينة لمعالجة اثار انخفاض القوة الشرائية للرواتب والاجور ، وذلك بمنح زيادات نسبية او مطلقة ، الا ان هذه الزيادات كانت اقل بكثير من الانخفاض الحاصل في القوة الشرائية ،هذا من جهة ، ومن جهة ثانيةفقد كانت تحدث زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار حتى قبل أن يستلم الموظفون الزيادات المقررة في رواتبهم . لقد تسبب هذا في ترك الكثيرين من موظفي الدولة وظائفهم ، وبخاصة اصحاب الكفاءات منهم الذين استطاعوا ان يحصلوا على فرصة عمل افضل خارج العراق او داخله [٢]. زيادة على الانخفاض الحاصل في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول المحدودة الذين لا يتمتعون بمرونة كافية لتغيير دخولهم النقدية ، وبما انعكس على زيادة قيمه معامل جيني لعموم العراق [٣].

٢- نظام البطاقة التموينية:

بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في أيلول عام ١٩٩٠ وقد حقق أهدافه في تجنب العراقيين خاصة من الفئات الفقيرة مخاطر المجاعة ، فهو يشمل حصة من المواد الغذائية الرئيسة توزع شهرياً .ومع وجود هذا النظام التوزيعي المقنن للمواد التموينية والذي يوزع على جميع العراقيين بسعر رمزي ، فإن هناك مجموعة من السكان تعاني من الفقر الشديد خاصة بين النساء والأطفال في المناطق الريفية. ومع توفر الغذاء في السوق فإنه ليس بإمكان الفقراء شراءه. وقد ساهمت عوامل الفقر المزمن، وقلة الفرص، وعدم كفاية القدرة الشرائية في جعل العراق غير آمن غذائياً[٤]. لذا فان وصول الحالة الاقتصادية إلى هذا المستوى المتدني وتطبيقاته على حياة الإنسان العراقي كان بمثابة إنذار بحصول انفجار كبير اجبر الحكومة على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء[٥].

٣- شبكة الحماية الاجتماعية

: الية العمل وبداية النشوء:

يرى العديد من الخبراء في السنوات الأخيرة ان الرعاية الاجتماعية تنطوي على مجموعة من الآليات المتبعة في القطاعين الحكومي والخاص من اجل مساعدة الأشخاص والعائلات على مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية بشكل افضل ، تشمل هذه المخاطر :[٦]

١-حدوث صدمة او خسارة تؤدي الى خسارة كبيرة في الدخل .

٢-الوقوع في الفقر على المدى الطويل .

٣-عدم وجود قدرة مالية كافية للحصول على الخدمات التعليمية أو الصحية أوالغذائية ، وهذا ناجم عن الفقر في أحيان كثيرة .

---

(١) عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٧.

(٢)باسل جودة الحسيني ، العراق والمنطقة بعد الحرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص (٢١٥ -٢١٦) .

(٣) اسماعيل عبيد حمادي ، الممكنات والمشكلات في الاقتصاد العراقي ، ندوة الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وافاق المستقبل ، بيت الحكمة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي ، (مصدر سابق) ١٢.

(٥) باسل جودة الحسيني، (مصدر سابق) ٢١٦.

(٦) البنك الدولي ، العراق والحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية : سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد ، حزيران ، ٢٠٠٥ ، ص ٦ .

لقد كان قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ محل انتقادات كبيرة، نظراً لمحدودية تأثيره في مواجهة المشكلات التي تمخضت من الحروب والحصار ، وتحوله إلى مجرد أداة أو آلية للعون النقدي. كما أنه لم يكن يخلو من اخطاء في الاستهداف ، على الأقل حين يتدخل عنصر الولاء للدولة ، والانتماء السياسي للفقير في تقرير منحه الراتب . إضافة إلى شيوع حالات من الفساد كشف عن وقائعها في أعوام متفرقة[١]. ومع ذلك تبقى هناك بعض الفئات من المجتمع التي لا تستطيع الحصول على فرص العيش الكريم لسبب أو لآخر ، وهذه هي الفئات التي ينبغي (التحري عنها) وشمولها بشبكة الحماية الاجتماعية[٢].

مما يستلزم إعادة النظر ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية والتخلي عن تبني الأسس التقليدية غير المدروسة ، والاستفادة من البحوث والدراسات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبتعاونه مع المنظمات والهيئات الدولية، من اجل النهوض بواقع الفرد العراقي وتحسين وضعه المعيشي، والسعي نحو تخفيض نسبة الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لتحقيق الهدف الأول من إعلان الأمم المتحدة للألفية من خلال بذل الجهود لاستئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية.

ج-دور السياسة الضريبية في التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل والفقر:

ان موضوع فاعلية السياسة الضريبية في الحد من التفاوت في الدخول والثروات وفي إعادة توزيع عادلة للدخل ، رهناً بمقدرة الجهاز الضريبي على احتواء مصادر التفاوت ، إذ أن وجود التفاوت يوضح ضعف هذا الجهاز في الوصول الى جميع مصادر الدخل والثروة . وطالما ظل أي جزء من فائض العمليات ومكاسب الاستثمار خارج نفوذ الجهاز الضريبي فان ذلك يحد من فاعلية النظام في تحقيق التوازن الاجتماعي[٣]. وخلال فترة الحصار الاقتصادي فان الاصدار النقدي حال دون تحقيق إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة وذلك لأن الإنفاق التحويلي المتوازن لم يحول بالضرائب المباشرة وإنما بالتمويل التضخمي، مما رفع من مستوى دخل الفرد النقدي وليس الحقيقي لذلك ظهر مستوى التفاوت في توزيع الدخل لتلك الفترة مرتفعاً مع عدم ممارسة السياسة المالية أي دور في تصحيح ذلك التفاوت[٤].

---

[١] كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات ، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٧ ص١٤.

[٢] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧-٢٠١٠) (مصدر سابق) ٧٧.

[٣] عبد الكريم طاهر مهدي ، النظم الضريبية ودورها في سياسات الانماء الاقتصادي مع التركيز على العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢٨ .

[٤] همام الشماع) ويسرى مهدي، احتساب التفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة ١٩٧٠ – ١٩٩٣ مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة العدد الثالث والرابع ١٩٩٩-٢٠٠٠ ص٤٣.

٣-٢-٢ السياسة المالية بعد نيسان/٢٠٠٣:

بين ضرورات الاصلاح وتحديات الفقر:

أ-واقع الموازنة العامة :

وبعد احداث نيسان /٢٠٠٣ فقد تحسن وضع الموازنة العامة ، مما تمخض عنها فوائض سنوية بلغت (١١٠٨٣٥٦٦) مليون دينار عام ٢٠٠٣ واستمرت بقيم متفاوتة حتى بلغت (١٨٥٠١٥٥٥) مليون دينار عام ٢٠٠٧ . ولم تقل نسبة الإيرادات إلى النفقات عن ١٠٤ % طيلة هذه المدة . كما حدث تغيير على الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) تمثل في حصول تخفيض في معدلات الانفاق الحكومي خلال عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) يقدر بـ (٥,٨) ترليون دينار وكما يظهر في الشكل (٢) في الوقت الذي اتجه تفعيل السياسة المالية يرافقه ما يعرف بفترات التباطؤ في تحديد مسارات هذه السياسة .

شكل (٢)

تطور الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) (ترليون دينار)

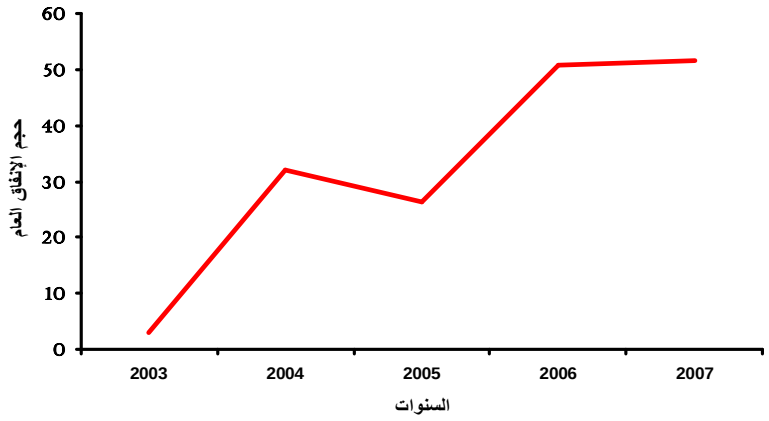

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد الى ملحق (٢).

ب-دور الانفاق الحكومي :

١- البطاقة التموينية : تتحدى الفقر وتثقل كاهل الموازنة :

مع فاعلية نظام البطاقة التموينية كشبكة أمان للفئات الأكثر فقراً في المجتمع ، الا انه يعتبر ذا كلفة عالية ، اذ شكل هذا المبلغ حوالي ٢١ %من الايرادات الحكومية لعام ٢٠٠٥ ، زيادة على عدم كفاءته ، حيث تقدر كلفة ايصال مايعادل دولار واحد من المواد الغذائية بحدود ٦,٣٠ دولار، والاهم من ذلك فانه يؤدي الى التبذير والضياع لأنه يستهدف جميع فئات المجتمع وليس فقط الفئات الاكثر حاجه للمواد الغذائية وهم الفقراء [١]. زيادة على ان الية عمل النظام

[١] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ، (مصدر السابق) ، ص ١٧ .

ألتوزيعي من مواصلات وانظمه حسابية ومتابعة هي بدائية ، ونتيجة لذلك فان هذا النظام عرضه بدرجه كبيرة الى الهدر والسرقة والفساد[١].

٢-شبكة الحماية الاجتماعية : نظرة تقويمية :

أن برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق يعاني من سلبيات تتمثل بما يلي:

١- إن الصيغة المعدلة الواردة في قانون شبكة الحماية الاجتماعية لم تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تحدث في مستويات التضخم مع أن الفقرة التاسعة من المادة (١٥) من مشروع قانون شبكة الحماية الاجتماعية تشير إلى إمكانية تعديل مبلغ الإعانة وفقاً لنسب التضخم إلا أن مثل هذه التعديلات لايمكن إجراؤها في ظروف عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد العراقي ومستويات التضخم المستمرة بالتزايد بحيث يمكن الإقرار بأن مستوى الإعانة قد تحدد بمستوى ثابت[٢].

٢- إن مبلغ الإعانة المخصص للفرد الواحد في الشهر والذي تم تعديله إلى ٦٥٠٠٠ دينار لا يرقى إلى تحقيق إشباع الحاجات الأساسية والضرورية للفرد، مما يتطلب إعادة النظر بتقديره من خلال الاستفادة من الدراسات العلمية في هذا المجال ، وعدم الاعتماد على الاجتهادات والتقديرات الفردية.

٣- أن هذه التخصيصات والمزايا الاجتماعية تواجه تحديات لابد من التصدي لها، أولها استشراء حالة الفساد المالي والإداري في داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، وتقدر نسبة الفساد في هذه المؤسسات بـ ٧٥% ، مما يعني تآكل المنافع وتعاظم الكلف(٣).

٤- تبدو تعليمات شبكة الحماية الاجتماعية وكأنها معزولة تماماً عن نظام الضمان الاجتماعي في العراق، في حين أن المؤتمر الدولي للتشغيل في العراق الذي نظمته منظمة العمل الدولي في عمان ٢٠٠٤ ربط بين شبكات الأمان ونظام الضمان الاجتماعي من خلال رؤية تكاملية تسعى لتحقيق الامن الأنساني(٤).

٥- ومع أهمية شبكة الحماية الاجتماعية، فإنها لا تمثل معالجة فعالة لمشكلة الفقر على الأمد البعيد، بل إنها تعالج المظاهر وليس المسببات الأساسية للفقر.

ج-دور السياسة الضريبية :

يتميز النظام الضريبي في العراق بالضعف من ناحية القاعدة والتنوع والكفاءة في التحصيل . في الوقت الذي يسير فيه الاقتصاد العراقي باتجاه اقتصاد السوق الحر والذي يعني ان الدولة لم يعد لها من الموارد المباشرة من شركات القطاع الخاص والتي ستتولى ادارة النشاط الاقتصادي ،

---

[١] البنك الدولي ، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي ، واشنطن ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ .

[٢] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧-٢٠١٠) (مصدر السابق) ٧٠.

[٣] وفاء المهداوي ، نظام الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان في العراق ، مجلة الحكمة ، العدد ٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٦) ص٧٣.

[٤] كريم محمد حمزة ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات ، مجلة دراسات اقتصادية ،العدد ١٩ ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٧ ٣٠.

الابمقدار ما تحصله من ضرائب ورسوم على نشاط هذه الشركات والافراد العاملين فيها [١] . ورغم محدودية إسهام الإيرادات غير النفطية في موازنات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ، الا ان تزايد نسبتها للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) يشير الى أن ملامح الإصلاح مقبلة من خلال مضاعفه نسبة الأعوام الثلاثة الأخيرة كما يظهر في الجدول (٦) ، وما يلوح في الأفق من تحسن ملموس في الواقع الأمني في العراق وما له من انعكاسات ايجابيه على دخول الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة من النمو والانتعاش ، زيادة على تزايد قدرة الحكومة على تحصيل ايرادتها من الرسوم والضرائب . مما يوضح الرؤيا في الاقتراب من العدالة في توزيع الدخول من خلال تقديم دعم افضل للفئات الفقيرة والاستفادة من الوفورات المالية الناتجة عن رفع الدعم الحكومي للمشتقات النفطية وغيرها ، في تعزيز الدعم للفئات ذات الدخول الواطئة حصراً وتوفير الفرص اللازمة لدخولها في العملية الإنتاجية من خلال تنمية وتطوير قدراتها المهنية والعلمية .

جدول (٦)
حصيلة الإيرادات العامة غير النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

السنة	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	نسبتها إلى الموازنة %
٢٠٠٣	٢٥٧١٤٠	١.٦
٢٠٠٤	٣٩٥٨٣٩	١.٢
٢٠٠٥	٩٨٧٢٢٦	٢.٤
٢٠٠٦	٢٣٥٩٠٩٦	٤.٨
٢٠٠٧	٤١٠٤٠٤٥	٨

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة المالية، دائرة الموازنة.

[١] علي العلاق ، المؤتمر الاقتصادي الاول لبدائل التنمية ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١- لقد تحققت فرضية الدراسة بأن للتفاوت في توزيع الدخل آثاراً سلبية على الفقر وبالتالي فأن السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر في العراق .

٢- لقد ساهمت عوامل عديدة في انتشار وتوسع الفقر في العراق أهمها.
أ-سوء توزيع الدخل والثروات والتباين في توزيع فرص الإنتاج.
ب- استبعاد تحكم ذوي الدخل المنخفض بالأصول الإنتاجية.
ج- إخفاق أغلب خطط التنمية في تحقيق أهدافها المستدامة.
د- سوء إدارة الموارد والإفراط في الإصدار النقدي .
ه- العقوبات الدولية خلال فترة الحصار الاقتصادي، زيادة على الحروب التي استنزفت ثمناً اقتصادياً كبيراً.

٣- لقد قامت الدراسة بايجاد تقديرات لخط الفقر لسلسلة زمنية ١٩٩٧-٢٠٠٧ . واستناداً لنتائج هذه الدراسة فقد حافظ خط الفقر المطلق (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٣) للفترة التي سبقت الحصار الاقتصادي على مستواه بين ٤٢٩ دينار عام ١٩٨٧ و٤٧١ دينار عام ١٩٩٠. فيما بدأ بالارتفاع خلال فترة الحصار الاقتصادي، إذ بلغ ٦٠٩ دينار عام ١٩٩١ وانخفض إلى ٥٩٩ دينار عام ١٩٩٧ في أعقاب الشروع بتطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء نهاية عام ١٩٩٦. واستمر بمسار تنازلي حتى بلغ (٤٠٥، ٣٩٧، ١٦٩) دينار للأعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧) على التوالي.
في الوقت الذي انخفض فيه معدل التفاوت في توزيع الدخل (معامل جيني) من ٣٥% عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩% عام ٢٠٠٧.

٤- توصلت الدراسة إلى أن نسبة الفقر المطلق في العراق بلغت ٢٧% عام ١٩٨٨ فيما كانت فجوة الفقر المطلق تعادل ٢.٥٦% من الدخل القومي لنفس العام. أما في عام ١٩٩٣ فقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الفقر المطلق بلغت ٨١.٣% والتي تشكل ٢٢.٦٩% من الدخل القومي. كما أظهرت الدراسة أن نسبة الفقر المطلق لعام ٢٠٠٧ بلغت ٣٦.٥٩% فيما كانت فجوة الفقر المطلق تشكل ٣٤% من الدخل القومي.

٥. استمرت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي تتجه بمسار تصاعدي منذ بدء الحرب العراقية – الإيرانية بسبب توسع الإنفاق الحكومي وخاصة في حجم النفقات العسكرية، واستمرت بشكل أكبر خلال فترة الحصار الاقتصادي وتسارعت بالارتفاع وخصوصاً الرقم القياسي للمواد الغذائية الذي ارتفع من ١٠٠% عام ١٩٩٣ إلى ٣١٦٧.٤% عام ١٩٩٥ حتى بلغ ٤١٧٨.٨% عام ٢٠٠٣ والذي أدى إلى زيادة معدل الفقر ، مما أثر بشكل سلبي على معدلات التفاوت في توزيع الدخل، وانعكست آثاره على الدخول الحقيقية وخصوصاً للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود . وهذا ما أكدته نتائج النموذج القياسي، إذ اثبت أن ارتفاع معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الفقر بـ ١٧.٢مرة.

٦. إن الجانب السلبي في مسألة التفاوت في توزيع الدخل لا يكمن في طبيعة التراكم الرأسمالي لدى مجموعة معينة من الأفراد، بقدر ما هو سوء إدارة رأس المال وتخصيصه في مجالات عقيمة تهدف إلى الربح السريع وتتحاشى الدخول في مجال الاستثمارات المنتجة ذات الأمد البعيد والتي يتوخى منها تطوير البنى التحتية والمساهمة في تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة. وقد اثبت النموذج القياسي آثار التفاوت في توزيع الدخل على الفقر، بأن زيادة مستوى التفاوت (معامل جيني) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الفقر بشكل ارتفاع في مستوى خط الفقر بمقدار ٣.٢٣ مرة.

٧. لقد تم اختبار الأثر الذي يحدثه الفقر للسنة الماضية (في العراق) على معدل الفقر الحالي من خلال متغير الآثار التراكمية للفقر ، واثبت النموذج القياسي بمعنوية إحصائية عالية أن الفقر يتأثر بشكل مطرد بالفقر للسنة الماضية ، واظهر بأن ارتفاع معدل الفقر للسنة الماضية بوحدة واحدة يؤدي إلى تزايد الفقر بمقدار ٠.٦٤ مرة، وهذه الظاهرة تم إثباتها علمياً من خلال هذه الدراسة (على حد علمنا) لأول مرة في الدراسات النظرية والتطبيقية التي تخص الفقر.

٨. لقد أدى انتهاج الدولة سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق بشكل مفاجئ إلى إلحاق أضرار كبيرة على الفئات الفقيرة، نتيجة ازدياد التفاوت في الفرص بين الشرائح العليا من جهة (كونها تتمكن من الشراء والاستفادة من الخدمات) ، والشرائح الدنيا لعدم قدرتهم على شراء هذه الخدمات من الجهة الأخرى ، وبالتالي تقليص فرصهم في تحسين مستوى معيشتهم، مما أدى إلى بروز التهميش والاستبعاد الاجتماعي لهذه الفئات.

٩. لقد شجع توافر الموارد المالية (النفطية) السهلة في فتح أبواب الاستيراد أمام مختلف السلع الزراعية والصناعية، وذلك بغض النظر عن مستويات الإنتاج وظروف التنافس وتكاليف الحماية. مما نجم عنه تدهور في القطاع الزراعي وارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية.

١٠. أن تبني نظام توزيع المواد الغذائية ضمن البطاقة التموينية أسهم بشكل كبير في خفض أسعار المواد الغذائية، وساهم في تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل وحافظ على مستويات معتدلة من خطوط الفقر قياساً بعدم تطبيق نظام البطاقة التموينية، باعتباره شبكة أمان للفئات الأكثر فقراً في المجتمع. إلا أنه لايخلو من مثالب هامة، كشيوع مظاهر الفساد المالي والإداري، وعدم كفاءته في استهداف العوائل الفقيرة حصراً، وتأثيره في تقويض دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، زيادة على ضخامة حجم التخصيصات المرصودة له والتي اثقلت كاهل الموازنة العامة.

١١. أن السياسات التي تستهدف الفقراء لايمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا تم تشخيص الفقراء بشكل دقيق. ولذا فإن تفعيل نظام شبكة الحماية الاجتماعية يعتمد على تحديد رؤية واضحة في تبني أسس مدروسة في الوصول إلى الفئات الأكثر فقراً والذين لايمكنهم من طرق أبواب الجهات المعنية في الدولة وإكمال الإجراءات الرسمية، زيادة على عزوف شبكة الحماية الاجتماعية في أن تمثل معالجة فعالة لمشكلة الفقر على الأمد البعيد، بل أنها تعالج المظاهر وليس المسببات الأساسية للفقر.

١٢. إن مبلغ الإعانة المخصص للفرد الواحد في الشهر والبالغ ٦٥٠٠٠ دينار لا يلبي الاحتياجات الأساسية والضرورية للفرد. كما أن عدد المستفيدين من هذه الإعانات يشكلون ما نسبته ٧.٤% من عدد السكان الفقراء في العراق لعام ٢٠٠٧ (بموجب هذه الدراسة) والذين بلغ عددهم (١٠٩٦٧٥٢٩) فرداً. زيادة على تأثير الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في تخفيض القيمة الحقيقية لمبلغ الإعانة، والذي يبدو وكأنه تحدد بمستوى ثابت.

١٣. تعتبر سياسات التمكين بالقروض الصغيرة وسيلة فعالة في تقليل البطالة وخفض معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وهي عبارة عن دعم مالي لقدرات الأفراد العاطلين عن العمل لغرض حصولهم على فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم ورغباتهم. وأنها لا تمثل هدفاً بحد ذاته، لأنها لا تعني شيئاً في سياسات تخفيض الفقر مالم تتهيأ عوامل النمو الاقتصادي والتشغيل الفعال لخفض معدلات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

١٤. يتميز النظام الضريبي في العراق بالضعف من ناحية القاعدة والتنوع والكفاءة في التحصيل ، وأن الواقع الضريبي على ما هو عليه من تخلف وبساطة إدارته لايستطيع أن يحقق شيئاً هاماً للموازنة العامة، إذ إن مساهمة الضرائب في إجمالي الإيرادات للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧) كانت (١.٦% ، ٢.٣%، ٢.٤%) على التوالي، مما يدل على تخلف النظام الضريبي في العراق وضعف آلياته ، زيادة على ما يسوده من مظاهر الفساد المالي والإداري.

١٥. إن للضرائب التصاعدية على الدخول العالية دوراً فعالاً في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال إعادة توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ، ومنح إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية، والتي عادة ما تكون في صالح الفئات الفقيرة.

التوصيات:

١- تبني سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى تخفيض التفاوت في توزيع الدخل من خلال الموائمة بين السياستين النقدية والمالية ، لغرض إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وبالتالي التخفيف من الفقر.

٢- الاهتمام بالجوانب الأخرى المسببة للفقر من خلال تطوير القدرات الإنسانية وتنمية رأس المال البشري. وخصوصاً للفئات الفقيرة ، والمتمثلة بإعادة تأهيل وتطوير قطاعي التعليم والصحة وسائر الخدمات العامة، والنهوض بواقع هذه المرافق الهامة والتي تشكل مطلباً أساسياً في تلبية الاحتياجات الضرورية اللازمة للفقراء وركناً هاماً في تهيئة الظروف المواتية لتوسيع الخيارات الإنسانية للأجيال القادمة من أجل ترسيخ الأسس والمفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة.

٣- تعبئة وتعزيز قدرة الفقراء في الريف وخصوصاً العوائل التي تعيلها نساء في زيادة دخولهم ، والإسهام في عملية التنمية ، باعتبارها ليست مجرد عملية زيادة في الإنتاج أو ارتفاع في الدخول، وإنما تنطوي على تغيير هيكلي في الاقتصاد العراقي، زيادة على مساعدة الفئات الفقيرة في وضع أنفسهم ضمن المسار الاقتصادي الرئيس من خلال زيادة وتحسين إمكانية وصولهم إلى الأرض عن طريق استصلاح الأراضي وتقديم الدعم للفلاحين.

٤- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بخفض معدلات التضخم من خلال الاستمرار في بيع الدولار في مزاد البنك المركزي، والمحافظة على سعر فائدة متوازن يمتص الفائض من العملة المتداولة ويحفز المستثمرين على التوجه نحو المشاريع المنتجة والتي تحقق أفضل استخدام للعاطلين عن العمل ضمن إطار التنمية المستدامة وبما يسهم في تخفيض التفاوت وبالتالي التخفيف من الفقر.

٥- دعم وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص من خلال توفير المنا الملائم لهذا القطاع ، ليتولى دوره الريادي في المنافسة الحقيقية. والإسراع في معالجة ظاهرة الإغراق في السوق العراقية (التي أسهمت في تخفيض معدلات الإنتاج الوطني)، من خلال تبني أسس وضوابط سليمة لنظام التعرفة الكمركية وتأمين الحماية اللازمة للمنتجات المحلية لغرض تشجيعها في تطوير وزيادة الإنتاج.

٦- عند تصفية أو دمج الشركات والمنشآت التي تشكل عبئاً مالياً على الدولة باعتماد نظام الخصخصة كأسلوب لمعالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ينبغي أن يؤخذ بالحسبان خصوصية الاقتصاد العراقي والذي يتسم بعدم الاستقرار ، زيادة على تراجع القطاع الخاص وضعف قدرته التنافسية في السوق المحلية بحكم الانفتاح الاقتصادي على بقية بلدان العالم العربية والأجنبية ، وتحرير المبادلات التجارية ، وتأزم وفساد الجهاز الإداري في معظم مؤسسات وأجهزة الدولة.

٧- تفعيل الدور الريادي لأدوات السياسة المالية في تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل باعتماد الضرائب المباشرة التصاعدية التي تقوم باقتطاع جزء من دخول الفئات العليا لتقديم العون والمساعدة للفئات الفقيرة ضمن إطار النفقات التحويلية وبما يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود والفقراء.

٨- إعادة النظر بنظام البطاقة التموينية وتشريع قانون يتم بموجبه إلغاء مفردات الحصة التموينية عن أصحاب الدخول العالية في القطاعين الحكومي والخاص يستند على أسس العدالة الاجتماعية ويعتمد ضوابط سليمة تستهدف حصر هذا النظام بالعوائل الفقيرة فقط، وبمساهمة فاعلة من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتهيئة وتجميع البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة لتحديد المشمولين بهذا النظام ، ودراسة إمكانية زيادة كميات بعض المفردات الغذائية التي يتركز استهلاكها لدى العوائل الفقيرة.

٩- تطوير وتوسيع نطاق عمل شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الأفراد والعوائل الذين يعيشون تحت خط الفقر، من خلال إعداد لجان تتمتع بالنزاهة والشفافية وتقوم بالتحري عن وضع الفئات الفقيرة ومعرفة اعدادهم في كل منطقة ، وعدم الركون إلى الأساليب والصيغ التقليدية التي لاتصل إلى حقيقة أوضاعهم والتي تهمل الشريحة الأشد فقراً والتي قد لا تتمكن من الوصول إلى الجهات المعنية لتقديم طلب الحصول على الإعانة.

١٠- زيادة مبلغ الإعانة الشهرية المخصصة للفرد أو العائلة الفقيرة لتتناسب مع واقع الحياة الاقتصادية في العراق، من خلال الاعتماد على خط الفقر الوطني الذي تم تقديره من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهات الساندة لها، والاستفادة من البحوث والدراسات العلمية في هذا المجال والعمل بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات هامة.

١١- الأهتمام بمشروع القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل وزيادة تخصيصاتها لتشمل كافة الأفراد العاطلين عن العمل للاستفادة من قدراتهم الإنتاجية ، وفي القضاء على ظاهرة البطالة وانتشالهم من براثن الفقر إلى ساحات العمل. لغرض تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية للتنمية التي أقرتها الأمم المتحدة وصادقت عليها جميع الدول الأعضاء، بتخفيض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٢- دعم وتطوير الأنظمة الإحصائية والمعلوماتية في العراق من أجل اعتماد نظام قاعدة معلومات يستند إلى أحدث البيانات الإحصائية الدقيقة في مجال إحصاءات ميزانية الأسرة ومستوى المعيشة. والعمل على تكثيف الدراسات التطبيقية والنظرية في الأمور التي لم تستطع بها هذه الدراسة والدراسات السابقة ان تصل بها إلى نتيجة في مجال الفقر والتفاوت في توزيع الدخل (والتي مازالت محط جدل بين الاقتصاديين)، والمتمثلة بما يأتي:

أ- طبيعة العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل وآثارهما على الفقر في الاقتصاد العراقي، لغرض رسم السياسات الاقتصادية المضادة للفقر وفق رؤية علمية حديثة نابعة من الواقع العراقي.

ب- تقدير أكثر من خط فقر وطني في العراق يشمل أحدهما العوائل والأفراد الذين يدفعون بدل إيجار سكن، والآخر للعوائل والأفراد الذين لايدفعون بدل إيجار سكن لكي يتم التوصل إلى نتائج أكثر دقة عن واقع الفئات الفقيرة ، وخصوصاً التي لا تملك مأوى للسكن، وأنها قد تنفق نسبة كبيرة من دخلها لقاء إيجار السكن، مما يخفض من نسبة استهلاكها على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى قياساً بالأفراد والعوائل الذين لايدفعون بدل إيجار للسكن.

١٣- الاستفادة من تجربة الاقتصاديات المتسارعة النمو في شرق أسيا التي حققت نجاحاً في تقليص الفقر نتيجة احترامها المتأصل للقواعد الاقتصادية الكلية الأساسية واعتمادها نمطاً عادلاً في توزيع الدخول من خلال التدخل الحكومي المبرر في الاستثمار والتجارة.

١٤- العمل على تنشيط الإقتصاد العراقي وزيادة الإنتاجية في قطاعاته المختلفة الصناعية والزراعية من خلال التركيز على التكنولوجيا المكثفة واستخدام وتأهيل العمالة، والتدريب المتميز لها وتوفير عمالة ذات مهارة عالية ومدربة ، زيادة على توفير وإتاحة الأصول الإنتاجية اللازمة للنهوض بتطوير الاقتصاد العراقي من خلال خلق فرص العمل لنمو الأستثمار .

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم موسى الورد . تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق . في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ج1 . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد . 2004.
٢. ابراهيم موسى الورد . التشغيل والاجور . البرنامج التدريبي للتخفيف من الفقر . وزارة العمل . بغداد . ١٩٩٩ .
٣. احمد فتحي عبد المجيد . اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في بعض الدول النامية . أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل . 2004 .
٤. اسماعيل عبيد حمادي . الممكنات والمشكلات في الاقتصاد العراقي . ندوة الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وافاق المستقبل . بيت الحكمة. ١٩٩٨.
٥. اكرام عبدالعزيز عبدالوهاب. الاصلاح المالي في بلدان مختارة مع الاشارة للعراق. اطروحة دكتوراه . جامعة بغداد .٢٠٠١ .
٦. باسل جودة الحسيني. العراق والمنطقة بعد الحرب . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ٢٠٠٤ .
٧. البنك الدولي . دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي . واشنطن . ٢٠٠٤.
٨. البنك الدولي . العراق والحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية : سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد . ٢٠٠٥.
٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤.
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق (CFSVA).٢٠٠٨.
١١. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. المسح الاقتصادي والاجتماعي (IHSES) .٢٠٠٧.
١٢. جيف سيمونز. استهداف العراق. العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت . 2003.
١٣. سالم النجفي . الفقر في البلدان العرابية واليات انتاجة . مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد ٣٨ ، ٢٠٠٨ . القاهرة .
١٤. سالم النجفي . سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي . بيت الحكمة .بغداد . ٢٠٠٢ .
١٥. ساملسون . ووليام ورد هارس . الاقتصاد . ط١٥. ترجمه هشام عبد الله . عمان . ٢٠٠١.
١٦. سيمون كوزنتس . النمو الاقتصادي الحديث . ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعين . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت .
١٧. صباح كجه جي . التخطيط الصناعي في العراق . أساليبه . تطبيقاته واجهزته . ج1. بيت الحكمة . بغداد . 2002.
١٨. عبد الرزاق الفارس . الحكومة والفقراء والانفاق العام . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ١٩٩٧.
١٩. علي عبد القادر علي . انتشار الفقر واثرة على إضعاف النساء في الدول العربية . المعهد العربي للتخطيط . الكويت . 2005.

٢٠.قصي الجابري . تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام ٢٠٠٣ . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . الجامعة ألمستنصريه . بغداد . ٢٠٠٩.
٢١.كريم محمد حمزة . شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات . مجلة دراسات اقتصادية . العدد ١٩ . بيت الحكمة . بغداد .٢٠٠٧.
٢٢.محمد حسين باقر . قياس الفقر في التطبيق . الاسكوا .نيويورك . ٢٠٠٧.
٢٣.همام الشماع ويسرى مهدي. احتساب التفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة ١٩٧٠-١٩٩٣. مجلة دراسات اقتصادية . بيت الحكمة . العدد الثالث والرابع . ١٩٩٩-٢٠٠٠.
٢٤.وفاء المهداوي . نظام الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان في العراق . مجلة الحكمة ، العدد ٤٢ ، بغداد . ٢٠٠٦
٢٥.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
٢٦.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧-٢٠١٠) .
٢٧.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية . ٢٠٠٨.

ثانياً: المصادر باللغة الأنجليزية

1. Gury fields. (Poverty, Inequality and Development) .Cambridge University press New York. 1980.
2. IFAD. The State of World Ruler Poverty. New York. 1992.
3. Peter Saunders. Towards Credible Poverty Frame Work: From "Income Poverty to Deprivation" .SPRC Discussion Paper (No.131, 2004).
4. UNDP. Human Development Report 2002. New York. Oxford University Press.2002.
5. Gury fields. (Poverty, Inequality and Development) .Cambridge university press. New York .1980.
6. Michael p. Todaro. Economic Development in the Third world. Longman. 3rd edition.1985.

ملحق (١)

ملحق (٢)

تطور حصيلة الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) (ترليون دينار)

السنة	حجم الإنفاق العام	تطور حصيلة الإيرادات العامة
٢٠٠٣	٢.٩	٢.٥
٢٠٠٤	٣٢.١	٣٢.٩
٢٠٠٥	٢٦.٤	٤٠.٥
٢٠٠٦	٥٠.٩	٤٥.٣
٢٠٠٧	٥١.٧	٤٢.١

المصدر: ميسرة عبدالرحيم يوسف وعمار عبدالجبار موسى ، التضخم في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص٦٧.

ملحق (٣)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال وإعداد العاملين في الصناعة في العراق للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٣) (%)

السنوات	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة	معدل نمو إجمالي تكوين راس المال الثابت في الصناعة	معدل نمو أعداد العاملين في قطاع الصناعة
١٩٩٠-١٩٨٠	٢.٤٣	١١.٦-	٠.٥٥
٢٠٠٢-١٩٩١	٣.١٣	٢.٤٩	٨.٥٧-
٢٠٠٦-٢٠٠٢	١١.٧٣-	٦٨.١٨	١٢٧.٥٧

المصدر : من عمل الباحثين .